

# المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتقليص من البطالة في الدول العربية

د. شاهد إلياس  
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي؛ الجزائر  
naimdefrou@hotmai.fr

د. دفرور عبد النعيم  
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي؛ الجزائر  
Chahed\_ili@yahoo.fr

## *Business accompaniment as an effective way to promote small and medium enterprises and reduce unemployment in the Arab countries*

DR.Chahed Ilias & DR. Defrou Abdenaim  
Faculty of economics, university of El Oued; Algeria

Received: April 2017

Accepted: May 2017

Published: June 2017

### **Abstract:**

This study aims to identify one of the latest methods and policies to fight unemployment in the Arab world, an accompaniment style entrepreneurial, which means small and mini just ideas and opinions projects accompanied to the fact embodied in fact, The importance of the study of the need to activate the accompanying role of entrepreneurial as well as highlighting projects mini, which has become play an important role in the developed and developing world economies, in terms of being an important tool for economic development, the latter helped by the wide spread in most economic areas of the reduction of the unemployment rate, increasing the gross domestic product, and achieving balanced regional development, especially in light of the political and economic changes experienced by the Arab world.

**Keywords:** accompany, business, small and medium business, unemployment.

**(JEL) Classification :** J23, A13, E24.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بأحد أحدث الأساليب والسياسات المتبعة من أجل محاربة البطالة في الوطن العربي، وهو أسلوب المرافقة المقاولاتية الذي يعنى ويرافق المشروعات الصغيرة والمصغرة من مجرد أفكار وآراء إلى حقيقة مجسدة في الواقع، وتنبع أهمية الدراسة من ضرورة تفعيل دور المرافقة المقاولاتية وكذا إبراز المشروعات المصغرة التي أضحت تلعب دورا هاما في الاقتصاديات العالمية المتقدمة والنامية، من حيث كونها أداة هامة لتحقيق التنمية الاقتصادية، فقد ساهمت هذه الأخيرة من خلال انتشارها الواسع في أغلب المجالات الاقتصادية من التقليص من نسبة البطالة، زيادة الناتج الداخلي الخام، وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، خاصة في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية التي يعيشها العالم العربي.

**الكلمات المفتاحية:** مرافقة، مقاولاتية، مشروعات صغيرة ومتوسطة، بطالة.

رموز jel: J23 , A13, E24.

## مقدمة:

يعاني الواقع العربي جملة من العوامل التي تشكل كوابح تعيق التنمية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي. وفي مقدمة هذه العوامل تأتي البطالة والنمو السكاني وضعف معدلات النمو وشح الاستثمارات وغيرها، ولكن هناك شؤون مشتركة تحتاج إلى رؤيا متكاملة في سبيل القيام بوضع خطط متكاملة بهدف التخفيف من وطأة الأزمة الحالية وبخاصة فيما يتعلق بالشباب العربي، وللتخفيف من شدة البطالة ومحاولة التحكم فيها، يقترح الخبراء والمنظرون والكثير من التقارير العربية والمحلية والدولية على الاهتمام بإقامة مشاريع ومؤسسات صغيرة ومتوسطة، بعد ما حققه هذا القطاع باقتصاديات دول كثيرة في مجال التنمية وتحسين مؤشرات الاقتصاد، وتفاعله وتكييفه السهل والسريع مع المحيط الاجتماعي المتواجد به، واستحواذه على أكبر نسبة توفير لفرص العمل. ولوضع هذه الآليات موضع التنفيذ بالدقة المطلوبة التي من شأنها أن تضمن تحقيق الأهداف المرجوة، لا بد من الاستفادة من خبرات وتجارب الدول التي تقوم بتطبيق هذا النظام، والتعرف على الآلية المعمول بها في تحديد المستحقين والموارد المالية وآليات الإنفاق وتنصيب أجهزة رسمية، تهدف إلى إعداد برامج توظيف العمالة وتنشيط سوق العمل، كما تشجع الاستثمار الخاص في هذا الاتجاه.

وفي هذا الإطار فإن المقاولاتية وإنشاء المؤسسات يحتل حيزا كبيرا من اهتمام الحكومات والعديد من الدول، خاصة مع تزايد المكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمصغرة في اقتصاديات مختلف هذه الدول مهما كان مستوى تطورها، والدور الذي باتت تلعبه في مختلف برامج التنمية المستقبلية الإستراتيجية.، كما أن الدخول إلى عالم الأعمال يعد خطوة مهمة جدا في حياة الفرد خاصة إذا تعلق الأمر بطرح منتج جديد مبتكر، فحتى لو كانت الفكرة جيدة وكان الفرد يمتلك مهارات وقدرات مقاولية إلا أن هناك بعض العراقيل التي يمكن أن توقف أو تأجل مساره نحو المقاولية، ويكفي أن العديد من الإحصائيات تشير إلى ان نسبة كبيرة جدا من المؤسسات الصغيرة تزول أو تخرج من السوق خلال السنوات الأولى من بداية نشاطها وتسجل المؤسسات غير المستفيدة من الدعم والمرافقة النسبة الأكبر، وبالتالي فإن عملية مرافقتها ودعمها خاصة في السنوات الأولى من إنشائها وبداية نموها يعد أمرا ضروريا.

ومن خلال هذه المعطيات تم طرح الإشكالية الرئيسية التالية: مامدى أهمية المرافقة المقاولاتية في النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سبيل التقليل من البطالة في الدول العربية؟

## المحور الأول: تشخيص أزمة البطالة في الوطن العربي.

تعد قضية التشغيل أحد أهم التحديات التي تواجه البلدان العربية بلا استثناء،<sup>i</sup> حيث بلغت هذه المشكلة . أي التشغيل ومكافحة البطالة في البلدان العربية حادا يجعل منها محور التنمية ليصبح دعم سياسات التشغيل وتخفيض نسبة البطالة الهدف الرئيسي لكل جهد تنموي، ومجال تعاون عربي.<sup>ii</sup> ونظرًا إلى استمرار البطالة في اقتصاديات البلدان العربية التي بلغت في بعض الحالات معدلات مثيرة للقلق، وأصبحت معالجة مشكلة البطالة وخلق مناصب عمل أمراً لا مناص منه لتحقيق التنمية المستدامة.<sup>iii</sup>

تعتبر البطالة من أهم العوامل المهددة للاستقرار الاقتصادي وتماسك المجتمعات العربية، حيث تعزى البطالة في الدول العربية إلى أسباب اقتصادية واجتماعية و أخرى سياسية، كما يمكن أن تنتج عن أسباب داخلية أو خارجية، وقد تختلف أسباب البطالة من بلد إلى آخر وذلك وفقا للهيكل الاقتصادي والتركيب السكاني في كل بلد، وتختلف في بعض الأحيان من منطقة إلى أخرى داخل البلد الواحد.

ففي الدول العربية ذات الاقتصاد المهمش مثل السودان والصومال واليمن وجيبوتي، يسود القطاع غير الرسمي والتوظيف الذاتي في اقتصاد الكفاف، أما دول الاقتصاد الأكثر تنوعا والتي تشمل لبنان، ومصر، الأردن و تونس و الجزائر و المغرب، والتي يتسم

اقتصادها بفائض العمالة فلا ينمو الاقتصاد بنسبة تسمح له باستحداث فرص عمل بالنسب المرجوة لاستيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل، وهناك أيضا دول مجلس التعاون الخليجي العربية التي تواجه تحديا خاصا في سعيها نحو تنويع الاقتصاد.<sup>iv</sup>

ويرجع " التقرير الاقتصادي العربي الموحد " الصادر عن الجامعة العربية في 2002 تفاقم ظاهرة البطالة في الدول العربية إلى جملة من الأسباب منها ما يتعلق بجانب العرض كالمعدلات العالية لنمو السكان، وبالتالي تزايد الأعداد الداخلين إلى سوق العمل، والهجرة المتزايدة من الريف إلى المدينة، ودخول المرأة هي أيضا إلى سوق العمل، وضعف التعليم الجامعي وعدم مواءمته لاحتياجات السوق ومواصفات الوظائف المعروضة ضمنه. أما فيما يخص جانب الطلب فإن من أهم أسباب تفاقم هذه المشكلة معدلات النمو غير الكافية التي سجلتها الاقتصاديات العربية والتي لم تتمكن من خلق فرص العمل بما يتلاءم مع جانب العرض، وعدم إبراز تقدم ملموس على مستوى القاعدة الإنتاجية، بالإضافة إلى السياسات الاستثمارية المنتهجة في بعض الدول العربية، والتي ركزت على الاستثمارات كثيفة رأس المال التي لا تحتاج إلى عمالة كبيرة.<sup>v</sup>

لقد ارتفع عدد سكان الدول العربية من 218.239 مليون نسمة عام 1990 إلى 326.112 مليون نسمة عام 2007، أي بمعدل سنوي بلغ متوسطه 2.36%، وقد شكلت القوى العاملة ما نسبته 38.4% من عدد السكان عام 2007. أما معدل البطالة الإجمالي للدول العربية في نفس العام فقد بلغ 14% حيث تعتبر نسبة البطالة في الدول العربية من أعلى النسب العالمية إذا ما استثنينت الدول التي تحتاجها الأزمات السياسية والحروب الدولية والنزاعات المحلية والأهلية، ويمكن القول أن البطالة في الدول العربية هي أعلى مما هي عليه بكثير، وذلك بسبب عدم كفاءة عملية جمع المعلومات في بعض الدول، وخصوصا إذا تم الأخذ بعين الاعتبار البطالة المقنعة في الأجهزة والمؤسسات العمومية التي تستوعب من الأيدي العاملة أكثر مما يحتاجه إنجاز ما لديها من أعمال مما يساهم في خفض الإنتاجية.<sup>vi</sup>

وبالرغم من النمو الاقتصادي الذي حققته الاقتصاديات العربية في السنوات الأخيرة بفضل ارتفاع أسعار النفط، والإصلاحات الاقتصادية التي أنجزتها، فإن هذا لم يمنع من أن تصبح البطالة ظاهرة شاملة تمس جميع الأقطار العربية بعدما كانت ظاهرة في عدد محدود منها. خاصة بعد تراجع قدرة القطاع الحكومي على التوظيف من جراء عمليات الخصخصة والتي كانت كإعكاس لإفلاسه. فحسب تقرير مجلس الوحدة العربية التابع لجامعة الدول العربية، فقد وصل عدد عاطلين عن العمل في الدول العربية إلى 25 مليون عاطل.<sup>vii</sup>

إن تشخيص وتحليل أزمة البطالة في الدول العربية ضمن مقاربة الشراكة المجتمعية، يتطلب منا التعرف على الأدوار التي تجسدها القطاعات الثلاثة المكونة للإطار المعرفي للحكم الجديد The New Governance والتي اشرنا إليها آنفا وهي الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وتقييم هذه الأدوار من ناحية الفعالية والتكاملية والتكافئية في خلق فرص عمل للعاطلين عنه، وبما أن الشراكة المجتمعية الواقعة تحت مظلة الحكم الرشيد تركز بصفة رئيسية على دور القطاع الخاص Private sector في الاستثمار والإنتاج و تقديم السلع والخدمات ومن ثمة خلق مناصب عمل، لاسيما وأن الشراكة المجتمعية برهجت وتم التنظير لها تحت قاعدة الأفكار النيوليبرالية من أجل تنمية الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصاديين على حساب دور القطاع العام، لذا فإننا في هذه الورقة سيتم التركيز على تقييم دور هذا الطرف لما له من أهمية في التوصل إلى إجابة لإشكالية الدراسة.

مع الأخذ بعين الاعتبار فرضية ضعف المجتمع المدني في الدول العربية في عملية الرقابة والمحاسبة وكذلك في تقديم النصائح والإرشادات والاستشارات لكل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة،

كما يظهر المجتمع المدني في الساحة العربية ضعفا في صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج هدفها تدريب القوى العاملة وحثها على المبادرة والاستثمار وخلق فرص عمل، وهذا ما تؤكدته الحالة الجزائرية حيث يرجع ضعف المجتمع المدني في الدول العربية و فشله في احتلال موقع مهم ومرموق في التنمية الشاملة المستدامة إلى الترتيبات السياسية التي تعتمدها الحكومات العربية من أجل تقليص دور المجتمع المدني مقارنة بدور هذا الأخير في الدول المتقدمة، من خلال محاولة استيعاب منظمات المجتمع المدني واحتواءها ضمن كيان السلطة واستخدامها فيما يتوافق مع أهدافها وتطلعاتها السياسية والإيديولوجية، وهناك عائق آخر يحول دون قيام الرأسمال الاجتماعي بدوره بشكل فعال في الجزائر وهو قلة الإعتمادات المالية التي تخصصها الحكومة والقطاع الخاص لمنظمات المجتمع المدني مما يثبط عملها، كما أن المنهجية التي تتبعها الدولة الجزائرية في التعاطي مع مؤسسات المجتمع المدني تتصف بالمناسباتية والارتجالية، إذ لا توجد أي سياسة واضحة لإشراك كل منظمات المجتمع المدني من أجل تدبير شؤون التنمية الشاملة المستدامة.<sup>viii</sup>

إن معالجة تفاقم مشكلة البطالة في الدول العربية يمكن إرجاعها بشكل رئيس إلى ظاهرتين رئيسيتين هما:

- تراجع قدرة القطاع الحكومي (القطاع العام) على تشغيل كافة القوى العاملة بالدول العربية مع الارتفاع المستمر لأعداد الداخلين الجدد لسوق العمل، حيث يشكل القطاع العام حاليا حوالي ثلث العاملين في البلدان العربية رغم معاناته من كبر الحجم وانخفاض الإنتاجية.<sup>ix</sup> مما جعل الحكومات العربية غير قادرة على التوسع في سياسة التشغيل المتبعة في مؤسساتها غير الإنتاجية، وهذا ما نتج عنه تراجع لدور الدولة في لعب دور الموظف الرئيسي للأيدي العاملة لاسيما وأن لعب هذا الدور يزيد من البطالة المقنعة سيما وأن التوظيف في القطاع الحكومي لا يخضع للتعين فيه لنفس معايير الكفاءة و الإنتاجية السائدة في القطاع الخاص، بالإضافة إلى فشل الدولة في تجسيد برامج تعليم في معظم الدول العربية تتلاءم مع الحاجيات الفعلية لسوق العمل، كما أن التكوين والتعليم لا يواكب التطورات التكنولوجية السريعة الجارية في العالم.<sup>x</sup>
  - محدودية الدور الذي يؤديه القطاع الخاص، وعدم قدرته على تحقيق فرص عمل كافية للباحثين عن العمل في الدول العربية، إذ تشكل القيود المباشرة وغير المباشرة المفروضة على الاستثمار مع عدم توافر البيئة الاقتصادية والسياسية المناسبة، والذي شكل عائقا أمام تطور القطاع الخاص وقيامه بدوره بشكل فعال،<sup>xi</sup> بالإضافة إلى سياسات الانفتاح الاقتصادي والتعديلات الهيكلية التي كانت بإيعاز ومرافقة صندوق النقد الدولي وما صاحبها من تطبيق لبرامج الخصخصة، حيث نتج عنها تسريح العديد من العمال وفقدان وظائفهم في الشركات والمؤسسات العمومية سيما بعد خصوصتها. ومن جهة أخرى، ضعف التوجه نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعدم إعطاء القدر الكافي للاهتمام بتنميتها، كما أن نقص الاستثمارات الموجهة لتنمية الاقتصاديات العربية سواء على المستوى الدولي أو الداخلي، حيث يواجه قطاع الاستثمار في العالم العربي مشكلتان رئيسيتان تحدان من تطوره هما: نقص الاستثمار الأجنبي الموجه إلى الدول العربية والذي لا يتعدى نسبة 1% من حجم الاستثمارات الأجنبية العالمية، و المشكلة الثانية تتمثل في هجرة رؤوس الأموال العربية إلى الخارج، وعدم مشاركتها في تحقيق التنمية العربية، بالإضافة إلى سوء التخطيط الوطني الذي يتمثل في اختيار المجالات المناسبة التي يوجه لها الاستثمار القومي.<sup>xii</sup>
- لقد بذلت الحكومات العربية جهودا منفردة بهدف خلق فرص عمل وتشغيل طابقيه، ولكنها لازالت غير كافية، ففي مصر تركزت هذه الجهود حول إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية لتوفير فرص عمل للشباب، وقد رصدت الحكومة المصرية لهذا الصندوق مبالغ كبيرة ذهبت معظمها لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفي سوريا تم استحداث البرنامج الوطني لمكافحة البطالة وتم تخصيص مبالغ مالية وفيرة لتشجيع قطاع الأعمال، وبشكل أساسي المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وحاضنات الأعمال وبعض البرامج المتخصصة، والتي كان هدفها عموما تعزيز مقومات اقتصاد السوق الاجتماعي وتنمية الطاقات الشابة.<sup>xiii</sup>

من جهة أخرى، قامت الحكومة الأردنية بتوثيق العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول المستوردة للأيدي العاملة الأردنية، كما عملت على جذب الاستثمارات المحلية والخارجية لخلق فرص العمل، بالإضافة إلى تشجيع سياسة التوظيف الذاتي من خلال دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتحفيز على العمل من خلال تقديم التسهيلات المالية مثل منح القروض لتمويل النشاطات المدرة للدخل.<sup>xiv</sup>

كما عملت الحكومة المغربية على إنشاء صندوق لتدريب وتأهيل الشباب لخلق فرص عمل ذاتي وذلك بمساعدة جهات أخرى كالجسميات غير الربحية والمصارف وغيرها، وفي الجزائر فإن التوجه الاقتصادي الجديد الذي تبنته الدولة الجزائرية منذ 1989، والمتمثل في توسيع نطاق المبادرة الخاصة، أدى إلى إنشاء وزارة خاصة بالصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جويلية 1993،<sup>xv</sup> كما اتخذت الحكومة الجزائرية عدة خطوات تمثلت في إنشاء لجان في كل ولاية لتمكين الشباب من إيجاد مناصب عمل، وإنشاء جهاز للإدماج المهني للشباب في إطار وزارة العمل والضمان الاجتماعي، ولقد تم تحفيز الشباب على إنشاء مؤسسات بتمويل من البنوك الحكومية.<sup>xvi</sup>

وتعتبر دول الخليج أكثر الدول العربية وضعا للخطط الطموحة لمعالجة مشكلة البطالة، حيث عملت هذه الدول على وضع إجراءات لتحفيز القطاع الخاص على تشغيل المواطنين بدلا من العمالة الأجنبية، والتي تقدر بـ 09 ملايين عامل. حيث تم إعطاء الأولوية في التشغيل للعمالة الوطنية المحلية الخليجية ثم العمالة من الدول العربية الأخرى، وتعد الكويت مثلا واضحا لهذا التوجه، فقد قامت بتبني برامج محفزة للقطاع الخاص، وفي البحرين تم وضع خطة من أجل القضاء نهائيا على مشكلة البطالة، وفي الإمارات قامت الدولة بفتح المجال أمام القطاع الخاص من أجل توسيع دائرة التوظيف، وفي السعودية تم تشجيع القطاع الخاص على فتح فرص العمل أمام السعوديين، وقد أدت هذه السياسات إلى جعل معدلات البطالة في كل من دولة الإمارات وقطر والبحرين والكويت هي الأقل على مستوى الدول العربية.<sup>xvii</sup>

وبالرغم من الجهود التي بذلتها معظم الدول العربية من أجل تحفيز القطاع الخاص وخلق فرص عمل للبطالين، إلا أن السياسات المتخذة في هذه الدول قد أغفلت العديد من الجوانب نذكر منها:<sup>xviii</sup>

- رسم وتنفيذ برامج لتطوير القطاع الخاص مع الإسراع نحو تطوير أسواق العمل في المنطقة لتمكينها من استيعاب القوى العاملة خاصة وأن التوقعات أشارت إلى أن هناك إمكانية لأن يصل عدد الداخلين الجدد لأسواق العمل العربية نحو 4 ملايين عام 2010.
- تطوير القطاع الخاص والعمل بشكل مواز نحو الدور الذي يمكن أن يقوم به القطاع العام للإسهام في إنجاز خطط الإصلاح الاقتصادي وتهيئة المناخ العام المناسب لإنجاحها.
- يتطلب اقتصاد الدول العربية معدلات نمو تصل إلى 07% سنويا لتجاوز معدلات البطالة الحالية، ويبدو أن نمو هذه الدول يصل فقط إلى 03% سنويا، غير أن تحقيق تلك المعدلات من النمو الاقتصادي سيكون من خلال تنشيط عملية استثمار رؤوس الأموال العربية داخل المنطقة العربية.

## المحور الثاني: مفاهيم أساسية حول المرافقة المقاولاتية .

تركز معظم أدبيات التسيير في دراسة موضوع إنشاء المؤسسة الصغيرة على تحليل مختلف المفاهيم التي تمر بها عملية الإنشاء، وذلك بهدف تحديد المواصفات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة، لذا فمن خلال هذه الورقة البحثية نوضح مفهوم المرافقة المقاولاتية والمؤسسات المصغرة في الجزائر.

### 1- مفهوم عملية المرافقة.

يعتبر تعريف المرافقة، وخاصة مرافقة المؤسسة الصغيرة أمر معقد لحد ما، ويرجع سبب هذا التعقيد إلى<sup>xix</sup>:

- تعدد الفاعلين في هذا المجال وتشعبهم؛
  - تنوع أشكال المرافقة، وإجراءات تنفيذها.
- ويعتبر التعريف الأكثر شمولاً لمهنة المرافقة هو الذي اقترح من طرف " أندري لوتأوسكي " " André Letowski"، وهو مسؤول عن الدراسات في وكالة إنشاء المؤسسات بفرنسا " APCE " في مذكرة داخلية أعدها، إذ نجده قد عرفها على أنها " تجنيد للهياكل والاتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض المؤسسة، ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المنشئ"<sup>xx</sup>.

أي أن مهنة المرافقة تتعلق بإتباع سيرورة تشمل ثلاث مراحل هي:

- استقبال الأفراد الذين يرغبون في إنشاء مؤسسة؛
- تقديم خدمات تتناسب وشخصية كل فرد؛
- متابعة المؤسسة الفتية لفترة عموماً تكون طويلة (حسب طبيعة المرافق).

### 2- ماهية المقاولية:

قبل التطرق إلى التعريف بالمقاولية لا بد من توضيح مفهوم المقاول، إذ تطور هذا المفهوم مع مرور الزمن، ففي فرنسا وخلال العصور الوسطى كانت كلمة المقاول تعني الشخص الذي يشرف على مسؤولية ويتحمل أعباء مجموعة من الأفراد، ثم أصبح يعني الفرد الجريء الذي يسعى من أجل تحمل مخاطر اقتصادية. أما خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر فقد كان يعد الفرد الذي يتجه إلى أنشطة المضاربة. ويعتبر SayJ.B (1803) من أوائل المنظرين لهذا المفهوم إذ اعتبره المبدع الذي يقوم بجمع وتنظيم وسائل الإنتاج، بهدف خلق منفعة جديدة<sup>8</sup>. كما عرف شومبتر المقاول (1950) بأنه ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار وبالتالي فوجود قوى الريادة "التدمير الخلاق"<sup>\*</sup> في الأسواق والصناعات المختلفة تنشأ منتجات ونماذج عمل جديدة، وبالتالي فإن الرياديين يساعدون ويقودون التطور الصناعي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

وحسب كل من "Julien" و"Marchesney" فهو الذي يتكفل بحمل مجموعة من الخصائص الأساسية: يتخيل الحديد ولديه ثقة كبيرة في نفسه، المتحمس والصلب الذي يجب حل المشاكل ويجب التسيير، الذي يصارع الروتين ويفرض المضاعب والعقبات وهو الذي يخلق معلومة هامة<sup>9</sup>

غير أن المقاول ليس بالشخص الخيالي، وإنما هو عبارة عن شخصية تتصرف بمفردها وبشكل مستقل "مقاوم، متمرد، ومبدع"<sup>10</sup>

وعليه فالمقاول هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة، وبشكل مستقل - إذا كان لديه الموارد الكافية - على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يجسد على أرض الواقع، بالاعتماد على معلومة هامة، من أجل تحقيق عوائد مالية، عن طريق المخاطرة، ويتصف بالإضافة إلى ما سبق بالجرأة، الثقة بالنفس، المعارف التسييرية، والقدرة على الإبداع . و بهذا يقود التطور الاقتصادي للبلد .

ولقد تعددت المقاربات التي تناولت المقاول من عدة جوانب<sup>11</sup>، وهي:

## 1-2- المقاربة الوظيفية:

هذه المقاربة التي يمثلها "Shumpeter" وهو الأب الحقيقي للحقل المقاولاتي من خلال نظريته "التطور الاقتصادي"، هذا الأخير اعتبر المقاول شخصية محورية في التنمية الاقتصادية، يتحمل مخاطر من أجل الإبداع، وخاصة خلق طرق إنتاج جديدة.

### - المقاربة التي تركز على الفرد الهادف إلى إنتاج المعرفة:

والتي تركز على الخصائص البسيكولوجية للمقاول مثل الصفات الشخصية والدوافع والسلوك بالإضافة إلى أصولهم ومساراتهم الاجتماعية وقد سلط weber الضوء على أهمية نظام القيم ودورها في إضفاء الشرعية وتشجيع أنشطة المقاولاتية كشرط لا غنى عنه للتطور الرأسمالي.

### - المقاربة العملية أو التشغيلية:

والتي أظهرت القيود المفروضة على المقاربة السابقة، واقترحت على الباحثين الاهتمام بماذا يفعل المقاول، وليس شخصه.

وكما تعددت تعريفات المقاول تعددت أيضا التعاريف التي تناولت المقاولاتية، إذ تعرف على أنها "الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها. إذ أنه عمل اجتماعي بحت"<sup>12</sup> على حد قول "Marcel Mauss" 1924-1923

ويعرف "Beranger" وآخرون المقاولية (Entrepreneuriat) المشتقة من (Entrepreneurship) والمرتكزة على إنشاء وتنمية أنشطة، فالمقاولية يمكن أن تعرف بطريقتين:

-على أساس أنها نشاط: أو مجموعة من الأنشطة والسيرورات تدمج إنشاء وتنمية مؤسسة أو بشكل أشمل إنشاء نشاط.

-على أساس أنها تخصص جامعي: أي علم يوضح المحيط وسيورة خلق ثروة وتكوين اجتماعي من خلال مجابهة خطر بشكل فردي.

أما "Alain fayol" فقد حددها على أنها " حالة خاصة، يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم الأكادة أي تواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي. أما بالنسبة للإنجلو ساكسون وخاصة الأمريكيون فقد استعملوا المصطلح منذ سنوات التسعينات، إذ نجد أن البروفيسور "Howard Stevenson" بجامعة Harvard يوضح بأن: "المقاولية عبارة عن مصطلح يغطي التعرف على فرص الأعمال من طرف أفراد أو منظمات ومتابعتها وتجسيدها"<sup>13</sup>

إذن فالمقاولاتية هي الأفعال و العمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول، لإنشاء مؤسسة جديدة ، أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد، من اجل إنشاء ثروة ،من خلال الأخذ بالمبادرة، وتحمل المخاطر، و التعرف على فرص الأعمال، و متابعتها و تجسيدها على ارض الواقع.

ويتضح الفرق بين إنشاء المؤسسات و المقاولاتية من خلال نقاط التوافق و الاختلاف التالية :

#### نقاط الاتفاق :

- كلاهما عبارة عن إنشاء مؤسسة بصفة قانونية.
- كلاهما له نسبة مخاطرة.
- منشؤوهما يتوقعون ربح من وراء إنشائهما .
- قد تصبح المؤسسة المقاولاتية مؤسسة نمطية إذا قلدت منتجاتها بشكل واسع ، في ظل عدم تطويرها.

#### نقاط الاختلاف :

- تتسم المقاولاتية بأنها إنشاء مؤسسة غير نمطية، فهي تتميز بالإبداع .
- ارتفاع نسبة المخاطرة في المقاولاتية لأنها تأتي بالجديد، وبمعدلات عوائد مرتفعة في حالة قبول المنتج في السوق
- أرباح احتكارية ناتجة عن حقوق الابتكار قبل تقليدها - مقارنة بالمؤسسة النمطية التي تطرح منتجات عادية .
- تتميز المقاولاتية بالفردية، مقارنة بإنشاء المؤسسات هذه الأخيرة التي يمكن إنشاؤها مع مجموعة الشركاء . هذا ما يمكن المقاول من ممارسة التسيير بشكل مباشر ومستقل بدل الاعتماد على مجلس للإدارة، وهو ما يسمح له بتجسيد أفكاره على أرض الواقع.

### 3- مقومات الفكر المقاولاتي:

يحتاج المقاول إلى مجموعة مواصفات تجعل منه المقاول الناجح والمسير الجيد، وهذا عن طريق الدمج بين مجموعة من الصفات الشخصية والعوامل البيئية، ويمكن تقسيم هذه المقومات إلى قسمين:

#### 3-1- مقومات شخصية<sup>14</sup>:

- **الحاجة إلى الإنجاز:** أي تقدم أفضل أداء والسعي إلى إنجاز الأهداف وتحمل المسؤولية والعمل على الابتكار والتطوير المستمر والتميز، ولذلك فالمقاول دائما يقيم أداءه وإنجازه في ضوء معايير قياسية وغير اعتيادية.
- **الثقة بالنفس:** حيث يمتلك المقومات الذاتية والقدرات الفكرية على إنشاء مشروعات الأعمال وذلك من خلال الاعتماد على الذات والإمكانيات الفردية وقدرته على التفكير والإدارة واتخاذ القرارات لحل المشكلات ومواجهة التحديات المستقبلية، وذلك بسبب وجود حالة من الثقة بالنفس والاطمئنان لقدراتهم وثقتهم بها.
- **الرؤيا المستقبلية:** أي التطلع إلى المستقبل بنظرة تفاؤلية وإمكانية تحقيق مركز متميز ومستويات ربحية متزايدة.
- **التضحية والمثابرة:** يعتقد المقاولون بأن تحقيق النجاحات و ضمان استمراريتها، إنما يتحقق من خلال المثابرة والصبر والتضحية برغبات آنية من أجل تحقيق آمال وغايات مستقبلية، ولذلك فالضمانة الأكيدة لهذه المشروعات إنما تنبع من خلال الجد والاجتهاد والعطاء.



- الرغبة في الاستقلالية: ويقصد بها الاعتماد على الذات في تحقيق الغايات والأهداف، والسعي باستمرار لإنشاء مشروعات مستقلة لا تتصف بالشراكة خاصة عندما تتوفر لديهم الموارد المالية الكافية، كما يستبعد المقاولون العمل لدى الآخرين تجنباً لحالات التحجيم بحيث يتمكنون من التعبير والتجسيد الحقيقي لأفكارهم وآرائهم وطموحاتهم. كما " يوفر لهم إنشاء المؤسسات الخاصة الدخل الكافي للمعيشة وتحقيق الثراء، إلى جانب التحكم في شؤون العاملين لديهم مما يعطيهم استقلالية في العمل، وهذا ما سماه " Shumpeter" بالملكة الصغيرة"<sup>15</sup>.

بالإضافة إلى العديد من المهارات الواجب توفرها في المقاول الناجح وهي: 16

- المهارات التقنية: وهي تتمثل في الخبرة، المعرفة، والقدرة التقنية العالية المتعلقة بالأنشطة الفنية للمشروع في مختلف المجالات من إنتاج، بيع، تخزين وتمويل وهذه المهارات تساعد في إدارة أعمال المشروع بجدارة.

- المهارات التفاعلية: وهي قدرات الاتصال، نقل المعلومات استلام، ردود فعل، مناقشة القرارات قبل إصدارها، الإقناع... إلخ التي يحتاجها المقاول في حالة تحويل الصلاحيات اللازمة لإدارة النشاط للآخرين.

- المهارات الإنسانية: وتتمثل في القدرات التي تمكن المقاول من تطوير علاقاته مع مرؤوسيه وزملائه لخدمة المشروع والمؤسسة بشكل عام، حيث أن هذه العلاقات تبني على الاحترام والثقة والدعم المستمر للعنصر البشري داخل المؤسسة والاهتمام بمشكلاته خارج المؤسسة، وهي قدرات تتعلق بالاستجلاب والتحفيز والاستمالة للآخرين والمعاملة الحسنة والتصرف اللبق مع أعضاء المؤسسة.

- مهارات فكرية: تتمثل في اكتساب أسس ومبادئ علمية في ميدان الإدارة واتخاذ القرار والمحاكمة المنطقية وتحليل المشكلات وإيجاد العلاقات بين المشكلات وأسبابها وحلولها... إلخ.

- مهارات تحليلية: أي القدرة على التفكير المجرد حيال نظرتهم إلى مؤسساتهم التي تعمل ككل وليس كجزء وان أجزاؤها ووظائفها تترابط مع بعضها البعض لتصبح كلا في محيطها، حيث أن هذا الإدراك في حد ذاته تحوله تعقيدات العمل الحاصلة أمامه بعد مواجهته أغلبية المشاكل ليتمكن فيما بعد من وضع الحلول المناسبة.

### 3-2- المقومات البيئية:

- المحيط الاجتماعي: يعتبر المحيط الاجتماعي عنصراً مهماً في الدفع نحو إنشاء المؤسسة نظراً لتركيبته المعقدة.

- الأسرة: تعمل الأسرة على تنمية القدرات المقاولاتية لأبنائها ودفعهم لتبني إنشاء المؤسسات كمستقبل مهني خاصة إذا كان هؤلاء الآباء يمتلكون مشاريع خاصة عن طريق تشجيع الأطفال منذ الصغر على بعض النشاطات وتحمل بعض المسؤوليات البسيطة.

- الدين: يدعو الدين الإسلامي الخفيف إلى العمل وإتقانه وكذا الاعتماد على النفس في الحصول على القوت

- العادات والتقاليد: تعتبر العادات والتقاليد من العوامل المؤثرة على التوجه إنشاء المؤسسات، فالمجتمعات البدوية تمارس الزراعة والرعي مع أبنائها أما الصناعات التقليدية والأنشطة التجارية فتتوارثها الأجيال،

- الجهات الداعمة: نظراً لأن ثقافة المقاولاتية تنشأ من المجتمع الذي تنشأ فيه مثلاً في المؤسسات العامة والخاصة، وهيئات الدعم المرافقة التي تلعب دوراً أساسياً في دفع من كثافة المقاولية ولعل من أهم هيئات الدعم:

ANSEJ, CNAC, ANDI, ، حاضنات الأعمال، الجامعة والتعليم.

## المحور الثالث: المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في برامج التشغيل في الدول العربية

### 1- مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

يختلف تعريف ومفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى وفقا لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل: طبيعة مكونات وعوامل الإنتاج، ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة، والكثافة السكانية، ومدى توفر القوى العاملة ودرجة تأهيلها، والمستوى العام للأجور والدخل، وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة الصناعات القائمة فيها. كما يختلف التعريف وفقا للهدف منه، وهل هو للأغراض الإحصائية أم للأغراض التمويلية أو لأية أغراض أخرى.

وصفوة القول، أن الدول الصناعية والنامية تختلفان في تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة مما يجعل من الصعوبة إجراء المقارنة بينهما، فالمشاريع التي تعتبر متوسطة في الدول النامية تعد صغيرة في الدول الصناعية، كما أن المشاريع الكبيرة في الدول النامية تعد متوسطة في الدول الصناعية.

وفي سبيل مواجهة الصعوبات في المقارنة درجت العديد من الدول المتقدمة والنامية على تبني تعريف منظمة العمل الدولية والتي تعرف المشاريع الصغيرة بأنها المشاريع التي يعمل بها أقل من 10 عمال والمشاريع المتوسطة التي يعمل بها ما بين 10 إلى 99 عاملا، وما يزيد عن 99 تعد مشاريع كبيرة.

### 2- أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

إن بداية الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان بعد انهيار الأوضاع المالية في منتصف الثمانينيات في معظم بلدان العالم، وخاصة في عدم قدرته على الاستمرار في إنشاء المؤسسات الكبيرة وحتى الحفاظ على الموجودة منها. فالتغيرات التي شهدتها العالم والتي نجم عنها تحرير التجارة والعملة فضلا عن التقدم في الإصلاح الاقتصادي في الكثير من الدول العربية زادت من أهمية القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، لذا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستطيع أن تساهم في الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، وتساهم في توفير مناصب عمل جديدة، وإعادة إدماج العمل المسرحين من القطاع العام. وقد ثبتت أهمية هذه المؤسسات اقتصاديا واجتماعيا من خلال قدرتها على توزيع النشاط الاقتصادي خاصة في الخدمات والصناعات التحويلية، واتضحت نتائجها في الدول المتقدمة.<sup>xxi</sup>

وترجع أهمية مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأسباب التالية:<sup>xxii</sup>

- تعتمد المشاريع الصغيرة والمتوسطة على العمالة المكثفة، وتميل إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، فهي تلعب دورا مهما في خلق فرص الاستخدام بما يخفف من حدة الفقر إذ أنها كثيرا ما توفر فرص عمل مقابل أجور معقولة للعمال من الأسر الفقيرة والنساء اللاتي يفتقرن إلى المصادر البديلة للدخل.

- تسهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في رفع كفاءة تخصيص الموارد في الدول النامية، فهي تميل إلى تبني الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة بما يعكس وضع تلك الدول من حيث وفرة قوة العمل وندرة رأس المال. وكلما توسع نشاط تلك المشاريع في الأسواق غير الرسمية أصبحت أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات التي تتعامل بها تعكس بصورة أفضل تكاليف الفرص البديلة مقارنة بالأسعار التي تتعامل بها المشاريع الكبيرة.

- تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بناء القدرات الإنتاجية الشاملة، فهي تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على مستويات الاقتصاد كافة، وتسهم في إرساء أنظمة اقتصادية تتسم بالديناميكية المرنة تترابط فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتوسطة، وهي تنتشر في حيز جغرافي أوسع من المشاريع الكبيرة، وتدعم تطور ونمو روح المبادرة ومهاراتها وتساعد على تقليص الفجوات التنموية بين الحواضر والأرياف.

- كما أن سرعة التطور التكنولوجي أدت إلى زيادة معدل تغير التقنية الإنتاجية المستخدمة في العديد من الصناعات، وبانتشار طريقة الإنتاج على دفعات أصبح من الأهمية إقامة مصانع أصغر حجما وأقل تكلفة استثمارية على أن يركز كل مصنع في إنتاج عدد قليل من السلع الدقيقة أو التي تتطلبها صناعات معينة لمواجهة طلبات صغيرة من سلع أو خدمات معينة.

### 3- مميزات المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التشغيل

علاوة على دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تمثل جزءا كبيرا من قطاع الإنتاج في مختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية، وتولي دولا عديدة اهتماما خاصا بها، فعلى سبيل المثال تعد الصناعات الصغيرة والمتوسطة مفتاح التنمية في جمهورية الهند وقد أولتها دعما متميزا حتى أطلق عليها بالابن المدلل للحكومة، وتقدم المشاريع الصغيرة والمتوسطة العديد من المميزات التي يمكن تلخيصها بالآتي:<sup>xxiii</sup>

- سهولة تأسيسها نظرا لعدم حاجتها إلى رأس مال كبير أو تكنولوجيا متطورة، إضافة إلى قدرتها على الإنتاج والعمل في مجالات التنمية الصناعية والاقتصادية المختلفة.

- توفير فرص عمل وبكلفة استثمارية منخفضة وذلك لطبيعة الفن الإنتاجي المستخدم حيث أسلوب الإنتاج كثيف العمل خفيف رأس المال، فضلا عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة مما يعزز دورها في امتصاص البطالة التي في الأغلب تنصف بتدني مستواها التعليمي والمهني وخاصة في البلدان النامية.

- نشر القيم الصناعية الايجابية في المجتمع من خلال تنمية وتطوير المهارات لبعض الحرف والمهارات.

- استغلال مدخرات المواطنين والاستفادة منها في الميادين الاستثمارية المختلفة، بدلا من تبذير هذه المدخرات في الاستهلاك.

- تغطية الطلب المحلي على المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبيرة لإنتاجها لضيق نطاق السوق المحلية نتيجة لانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي أو محدودية حجم التراكم الرأسمالي وخاصة في الدول النامية.

- تعد هذه المشاريع صناعات مغذية لغيرها من الصناعات ولها دورها في توسيع قاعدة الإنتاج المحلي، حيث تساهم في تلبية بعض من احتياجات الصناعات الكبيرة سواء بالمواد الأولية أو الاحتياطية، بالإضافة إلى قدرة هذه المشاريع على الاستفادة من مخلفات الصناعات الكبيرة.

- لا يحتاج العاملون إلى مستويات عالية من التدريب للعمل في هذه المشاريع لبساطة التكنولوجيا المستخدمة.

- توفر منتجات هذه المشاريع جزءا هاما من احتياجات السوق المحلي، مما يقلل من الاستيراد.

- توفير العملة الصعبة من خلال تعويض الاستيراد والمساهمة في التصدير في أحيان كثيرة.

- تستطيع مواجهة تغييرات السوق بسرعة بعيدا عن الروتين، حيث تتمتع بقدر من التكيف وفقا لظروف السوق سواء من حيث كمية الإنتاج أو نوعيته، مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود.

وهناك عدة عوامل تشجع على التوظيف بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فبالإضافة للسيولة الواجب توفيرها لتمويل مختلف الاحتياجات اللازمة، والمحيط الاقتصادي والقانوني الملائم بشكل عام، نجد عوامل أخرى يمكن حصرها في العناصر التالية: تراجع المؤسسات الكبيرة وتسريح العمال منها، تشجيع الحكومات لتأسيس مؤسسات صغيرة ومتوسطة، كما أن معامل مقاومتها للأزمات جيد.<sup>xxiv</sup>

#### 4- أهم التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة بعض المشاكل والصعوبات التي تحد من قدرتها على العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي. وتتمثل أهم هذه الصعوبات فيما يلي:<sup>xxv</sup>

- صعوبات تسويقية وإدارية، مثل انخفاض الإمكانيات المالية، عدم وجود منافذ تسويقية منتظمة لتعريف المستهلك المحلي والخارجي بمنتجات وخدمات هذه المشاريع، تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة، عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية، عدم إتباع الأساليب الحديثة في الإدارة ونقص المعلومات والإحصاءات المتاحة لدى هذه المشاريع خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة وشروط ومواصفات السلع المنتجة وأنظمة ولوائح العمل والتأمينات الاجتماعية وغير ذلك من البيانات والإحصاءات اللازمة لتسيير أعمالها على الوجه المستهدف.
- صعوبات فنية، عادة ما تعتمد هذه المشاريع كما سبق القول على قدرات وخبرات أصحابها في العمل بصفة رئيسية، كما أنها تلجأ عادة إلى استخدام أجهزة ومعدات قد تكون بدائية أو أقل تطورا عن تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة، أو لا تتبع أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعد على تحسين جودة منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية في الأسواق الدولية. كما أن اختيار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لأعمال هذه المؤسسات قد لا يخضع لمعايير فنية وهندسية مدروسة.
- صعوبات تمويلية، حدود الإمكانيات المالية، نظرا لاعتمادها على التمويل الذاتي في غالب الأحيان، وتردد بعض المصارف التجارية في منح هذه المؤسسات قروضا ائتمانية متوسطة أو طويلة الأجل ما لم تقدم تلك المؤسسات ضمانات، لانخفاض مدة الائتمان أو لعدم كفايته وغيرها من العوائق.

وتأتي الضمانات في مقدمة الأولويات الائتمانية لمؤسسات التمويل في الدول العربية عند منحها التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد أثبتت دراسة ميدانية في مصر أن الصندوق الاجتماعي للتنمية والبنوك يعتمدان في تحديد القدرة الائتمانية للمشروع على مجموعة من العناصر الائتمانية تأتي في مقدمتها الضمانات بنسبة 92%، فالمقدرة على السداد بنسبة 4%، فطبيعة المشروع بنسبة 2%، فالمركز المالي بنسبة 1.5% فالشخصية أو السمعة بنسبة 0.5%.<sup>xxvi</sup>

ويمكن إرجاع إشكالية التمويل في الدول العربية إلى: ضعف نطاق التمويل المتاح، ضعف الاهتمام بدراسات الجدوى، التركيز على الضمانات، طول مدة الإجراءات، افتقار مؤسسات التمويل إلى الخبرات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سياسة سعر الفائدة، ضعف نظام الرقابة والمتابعة، افتقار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الخبرات اللازمة لنشاطهم.<sup>xxvii</sup>

لذا ينصح عادة في هذه الحالات استحداث قسم تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية يهدف إلى توسيع دائرة المستفيدين من برامج الدعم والتمويل التي يقدمها المصرف لخدمة المجتمع وتلبية احتياجات العملاء، والتوجه نحو شريحة أكبر من

الشباب والشابات الجادين في تطوير ذاتهم والذين لديهم طموح في إقامة مشاريع صغيرة ويفتقرون في ذات الوقت إلى مصادر الدعم اللازمة للبدء فيها، ومساندتهم إداريا في إقامة هذه المشاريع. ومن أهم وظائفه:<sup>xxviii</sup>

- مساعدة الشباب المستثمرين وأصحاب المشاريع في تأسيس أعمالهم الخاصة، وتنمية وصل المهارات الموجودة في المشارك والتي تؤهله لأن يكون صاحب عمل ناجح.

- توجيه المستثمرين الناشئين نحو أفضل الفرص الاستثمارية المتاحة لهم وتقييم حاجة السوق لذلك النشاط، وتعليمهم السيطرة بشكل أكبر على مواردهم المالية.

- زيادة حجم التمويل وتنوع آلياته وذلك بالتنسيق لتقديم التمويل المناسب والقروض المتوسطة وطويلة الأجل لقيام المشاريع، وتقديم فترات سماح إعادة السداد طويلة نسبيا.

- إتاحة فرصة أكبر لنمو قاعدة جديدة من صغار رجال وسيدات الأعمال وتوسيع مساحة تواجدهم في أنشطة الاقتصاد الوطني.

- تشجيع قيام مشاريع صغيرة إنتاجية وخدمية، تكون دعامة ومغذية لما هو قائم من مشاريع كبيرة.

- توفير فرص عمل متجددة للشباب والشابات.

- توعية المستثمرين الناشئين بالتطورات المؤثرة في مجالات أعمالهم وتقديم الاستشارات الخاصة بذلك.

ومما لا شك فيه أن توفير التمويل اللازم لتلك المشاريع من شأنه العمل على توفير عملات أجنبية والمساهمة في توسيع قاعدة المتعاملين مع المصارف وإحداث تغيير نوعي في القرار الائتماني للمصارف. ويمكن أن تكون مبادرة القمة الاقتصادية والاجتماعية العربية، التي انعقدت في الكويت خلال الفترة 19 جانفي 2009، بإنشاء حساب خاص من أجل توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل ودعم مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية باب جديد لإزالة هذا العائق. وتقرر إسناد مهام إدارة هذا الحساب إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وقد اصدر مجلس محافظي الصندوق العربي قراراً بالموافقة على إنشاء الحساب الخاص وإدارته من قبل الصندوق العربي، واتخاذ الترتيبات اللازمة لإطلاقه.<sup>xxix</sup>

وبالإضافة إلى الصعوبات السابقة، التي تبرز تصنيف وظيفي، يمكن النظر أيضا في جملة من العوامل المحيطة بالملازمة لهذه المشروعات والتي تساهم فرادى أو مجتمعة في إفشالها:<sup>xxx</sup>

- ضعف قدرة ورغبة الشباب العاطلين عن العمل على المبادرة وإنشاء المشروعات: إذ يفتر معظم الشباب العاطلين عن العمل إلى العديد من المهارات الضرورية لنجاح مشروعات الأعمال من أهمها الفطنة في الأعمال والحس الاستثماري وروح المبادرة الفردية والمهارات الأساسية والحياتية الموجهة نحو الأسواق. وفي هذا الصدد يشير تقرير التنافسية العربية الأخير (2009) إلى أنه لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الدول العربية ودول المقارنة. فيما يخص مؤشر رأس المال البشري. فقد ارتفعت هذه الفجوة من 37% إلى 40%. إن هذا الأداء يصعب تقبله في ظل تأكيد كل الأدلة على محورية رأس المال البشري في التنافسية والتنمية، والذي بدونها لا يمكن بناء نظام اقتصادي قادر على تحقيق التنمية المنشودة.<sup>xxxi</sup>

- بيئة أعمال غير مناسبة: لا توفر بيئة الأعمال العربية الدعم اللازم للقطاع الخاص، وأشارت العديد من التقارير إلى وقت الشركات الضائع بسبب البيروقراطية وطول الإجراءات الحكومية وتكاليف التأسيس المرتفعة، والأعباء والتكاليف الناجمة عن

الحصول على الرخص وتخليص الجمارك، ونظام الضرائب المعقد، والقطاع المصرفي غير المتطور، والنفاذ غير الملائم للتمويل، وضعف البنية التحتية الداعمة للشركات.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الدول العربية لم تسجل أداءً جيداً في مؤشر "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال" في عام 2006، وتراوح ترتيب الدول العربية التي توفرت عنها بيانات ما بين 52 إلى 165 من أصل 175 دولة، عدا السعودية والكويت وكان ترتيبهما 35 و 40 على التوالي. على عكس البيئة الداعمة لقطاع الأعمال في دبي وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال فيها، حيث سجلت دبي الترتيب الخامس في العالم، وذلك بعد هونج كونج وسنغافورة وإيسلاندا والولايات المتحدة. في حين تعاني أغلب الدول العربية من تفتشي ظاهرة البيروقراطية بشكل متعادل، حيث بلغت فجوة الدول العربية 57% مقارنة بمجموعة دول المقارنة. واستطاعت الإمارات تحسير هذه الهوة كلياً حيث حققت مستوى متساو مع دول المقارنة.<sup>xxxiii</sup>

- **التكلفة المرتفعة لبرامج التدريب الخاصة برفع روح المبادرة الفردية:** من أهم مقومات نجاح برامج التدريب الداعمة لروح المبادرة أن يتم تصميمها خصيصاً لتناسب مع الاحتياجات التدريبية للفئة المستهدفة - أي حسب نوع المتدربين، وخلفياتهم الاجتماعية والثقافية وطبيعة وبيئة أعمالهم. على سبيل المثال، تختلف طبيعة البرامج (محتويات وأساليب التدريب) الهادفة لرفع روح المبادرة الفردية للشباب المتسربين من المدارس عن تلك المطلوبة للشباب المتعلم أو للمرأة الفقيرة المعيلة. ومن الجدير ذكره أنه نظراً لارتفاع تكلفة البرامج الخاصة ومحدودية الموارد المخصصة لهذا النوع من التدريب يغلب استخدام برامج تدريب عامة والتي لا تركز على الاحتياجات الفردية للفئات المختلفة مما يؤدي إلى انخفاض فعاليتها.

- **عدم استمرارية البرامج في توفير الدعم الفني المكثف المطلوب:** تحرص معظم البرامج على أن يحصل أصحاب المشاريع الشباب على المساعدات المالية والتدريبية في بداية العمل. بيد أن القليل منها يتواصل مع المتدربين لاستمرارية حصولهم على الاستشارات والمعلومات اللازمة من أجل دوام مشاريعهم و توسيع رقعة أعمالهم. وبما أن هذه المشاريع لم تنشأ نتيجة تطور اقتصادي طبيعي في الدولة المعنية، وإنما أسست للاستفادة من الحوافز التي يوفرها النظام الاقتصادي من أجل زيادة التشغيل، يزيد احتمال فشلها عندما لا يستمر توفير الدعم أو يتوقف قبل أوانه.

- **البرامج المُنحازة عن غير قصد:** يعاني العديد من برامج حفز التشغيل من ضعف التخطيط الذي يقلل من فرص وصولها بكفاءة إلى الفئات المستهدفة. وعلى سبيل المثال، تسعى برامج دعم المشروعات الصغيرة للوصول إلى الشباب المتعلمين والقادرين من الطبقة الفقيرة، فضلاً عن الشباب الذين يملكون خبرة في العمل الحر أو رأسمالياً ولو بسيطاً للبدء بالأعمال. ولكن غالباً ما يستفيد من هذه البرامج الفئات الأعلى تعليماً والأكبر عمراً، في الوقت الذي يواجه فيه الشباب الأكثر ضعفاً مشاكل حقيقية في الوصول إلى هذه البرامج. كما أن معظم برامج حفز التشغيل تتركز في المدن و تحمل المناطق الريفية الفقيرة. وتنحاز برامج التشغيل بأشكال أخرى، فعلى سبيل المثال، أشار المسح الميداني الخاص بتقييم كفاءة البرامج الداعمة للمشروعات الصغيرة المولدة لفرص تشغيل، والذي قامت به الشركة الكويتية لتنمية المشاريع الصغيرة إلى أن معظم الفرص التي تولدت من مشاريعها كانت من نصيب الوافدين (7 في المائة من الفرص للمواطنين) ويعزى ذلك لضعف التخطيط.

ويعاني برنامج تنمية الصحراء في مصر من مشاكل مشابهة، ويقوم البرنامج على أساس مزارع صغيرة كان من شأنها أن تزيد من فرص التشغيل، إلا أنه تبين أن المشروعات الصغيرة مكلفة وتشكل عبئاً على الدولة، ولذا تنازل البرنامج عن غرضه الرئيسي وتحول إلى دعم المشاريع الزراعية الكبيرة لأنها تشكل عبئاً أقل (وذلك لأن القطاع الخاص يتحمل معظم التكاليف)، على الرغم من أنها تولد فرص عمل أقل لكونها كثيفة رأس المال. وتعاني العديد من آليات التشغيل العربية من مشاكل مشابهة، ومثال ذلك برنامج الإعفاءات الضريبية التي يقدمها مجلس الاستثمار الأردني في سبيل جذب الاستثمارات

في قطاع الأعمال. والمعروف أن نظام الإعفاءات الحالي قد منح حوافز ضريبية مرتفعة للشركات الكبيرة أكثر منها للشركات الصغيرة، على عكس ما كان متوقعا وخلافا للهدف الرئيسي للبرنامج.

#### خاتمة:

تتمت المرافقة المقاولاتية بتقديم الخدمات الضرورية التي يحتاجها المقاول والمؤسسة المراد إنشائها، ولا سيما إن كانت هذه الأخيرة صغيرة، وتأخذ المرافقة عدة أشكال مثل الدولة والهيئات المحلية وأيضا مختلف الخبراء الاستشاريون الذين يولون اهتماما خاصا لهذا النمط من المؤسسات، ومن أبرز سمات المشاريع الصغيرة والمتوسطة توفير فرص وظيفية للشباب مما يساهم في دفع عجلة الحياة الاجتماعية إلى الأمام، إذ أن كل فرد من أفراد المجتمع الإنساني عندما يعمل يشعر أنه عضو فعال في المجتمع، وأنه مساهم في التنمية الاجتماعية، وبالتالي يهتم الحفاظ على البيئة الاجتماعية، وعلى الأمن الاجتماعي، باعتباره الضمان للحياة الاجتماعية السعيدة.

وفي ضوء ما أسفر عنه هذا البحث من تحليل لواقع سوق العمل العربية وأهم التحديات التي تواجهها مع الوقوف على أسباب تنامي ظاهرة البطالة التي تعتبر معدلاتها الأسوأ بين جميع دول العالم، وبالنظر للأهمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بوصفها آلية العصر في الحد من البطالة ومختلف الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية الناجمة عنها، فإنه تم طرح هذه الآلية لما تتمتع به من مزايا في مجال الإنتاج والخدمات التي تحتتم ضرورة وجودها بجانب المشاريع الكبيرة، كما تم طرح المرافقة المقاولاتية كاسلوب فعال للنهوض بهذه المؤسسات لما تلعب من دور فعال في نجاحها وبقائها وبالتالي تحقيق استدامة في التشغيل.

مما سبق يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي قد تسهم في تفعيل المرافقة المقاولاتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سبيل حل أزمة البطالة في الدول العربية، نذكر منها:

- تشجيع الدولة لكل أجهزة المرافقة المتواجدة بالجزائر التي تهدف إلى ترقية إنشاء المؤسسات الصغيرة وتطوير أجهزة أخرى مماثلة أو مكملتها؛
- زيادة الوعي بأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوضيح دورها في التنمية الاقتصادية.
- زيادة اهتمام البنوك التجارية بالمتطلبات التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ووضع خطط تمويلية لها.
- دعوة المصارف التجارية الإسلامية لتمويل رأس المال العامل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة كبديل تمويلي متوافق مع الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال اعتمادات المراجعة أو المشاركة.
- إجراء مسح دوري لهذه المشاريع لتجميع الإحصاءات الخاصة بها في مجالات الإنتاج والقوى العاملة ورأس المال وغيرها بهدف مساعدة الجهات المسؤولة في اتخاذ القرار المناسب لتطوير هذه المشاريع وتشخيص احتياجاتها التمويلية المختلفة.
- توفير البيئة التنظيمية المحفزة على اتساع آفاق المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من خلال تبسيط وتجانس الإجراءات اللازمة لإقامة تلك المشروعات.
- تحقيق الشراكة بين جهود البلدان العربية على المستوى الحكومي من جهة والمؤسسات الأهلية من جهة أخرى في مجال تعبئة وتوظيف الموارد التمويلية اللازمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وتسويق منتجاتها.

## الهوامش والإحالات:

- <sup>i</sup> - محمد عبد الرحيم بن حمادي، الخصائص الاقتصادية وأزمة البطالة في موريتانيا: مقارنة ببعض الدول العربية. بحوث اقتصادية وعربية، العدد 47، صيف 2009، ص 162.
- <sup>ii</sup> - حسين عبد المطلب الأسرج، المشروعات الصغيرة والمتوسطة و دورها في التشغيل في الدول العربية. مجلة الباحث، العدد 08، 2010، ص 50.
- <sup>iii</sup> - محمد عبد الرحيم بن حمادي، المرجع السابق، ص 162-163.
- <sup>iv</sup> - منظمة العمل الدولية، دور المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة التشغيل والبطالة في الدول العربية، المنتدى العربي للتشغيل، بيروت 19-21/10/2009، ص 06.
- <sup>v</sup> - مهدي محمد القصاص، البطالة أسبابها ومعالجتها و أثرها على المجتمع العربي، ندوة بجامعة سعد دحلب . البليدة . الجزائر، 26-27/09/2006، ص 10.
- <sup>vi</sup> - منظمة العمل الدولية، المرجع السابق، ص 01-02.
- <sup>vii</sup> - عدمان مرزوق، تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية على أسواق العمل في الدول العربية. عينة مختارة ، ص 06. موقع تم تصفحه يوم 10/09/2011. <http://www.ju.edu.jo/Resources/EconomicObservatory/Lists/Conferences/.../07.pdf>
- <sup>viii</sup> - لمزيد من الإطلاع أنظر حول أسباب ضعف المجتمع المدني والتحديات التي يواجهها في الجزائر أنظر: وفاء معاوي، المرجع السابق.
- <sup>ix</sup> - حسين عبد المطلب الأسرج، المرجع السابق، ص 50.
- \* عندما يكون النظام الاقتصادي في حالة توازن بين العرض والطلب ، فان رائد الأعمال ( المقاول ) هو الذي يكسر حالة التوازن المسيطرة وذلك من خلال ما يقدمه من ابتكارات جديدة وأساليب إنتاج حديثة وأسواق ناشئة ، حيث يتمكن رواد الأعمال من كسر القيود والحوافز والجمود والركود السائد في الأنظمة الاقتصادية مما يطرحونه من ابتكارات وأساليب جديدة فيتبعهم الآخرون فتحدث النقلة الاقتصادية الإيجابية .
- <sup>x</sup> - منظمة العمل الدولية، المرجع السابق، ص 07-08.
- <sup>xi</sup> - حسين عبد المطلب الأسرج، المرجع السابق، ص 50.
- <sup>xii</sup> - منظمة العمل العربية، المرجع السابق، ص 07-08.
- <sup>xiii</sup> - حسين عبد المطلب الأسرج، المرجع السابق، ص 51.
- <sup>xiv</sup> - منظمة العمل العربية، المرجع السابق، ص 12.
- <sup>xv</sup> - حسين عبد المطلب الأسرج، المرجع السابق، ص 51.
- <sup>xvi</sup> - منظمة العمل العربية، المرجع السابق، ص 11.
- <sup>xvii</sup> - نفس المرجع، نفس الصفحة.
- <sup>xviii</sup> - نفس المرجع، ص 12.
- <sup>xix</sup> بوخمخ عبد الفتاح، صندرة سايب، دور المراقبة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة : واقع التجربة الجزائرية، المؤتمر الثاني القضايا الملحة <sup>xix</sup> للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 14-15 أبريل 2009، ص 3
- <sup>xx</sup> طلبة صيربية، هيئات وأدوات مراقبة إنشاء المؤسسة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر ، 2009، ص 13
- <sup>xxi</sup> بوهنة علي، بلحاج فراحي، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تدعيم قدراتها التنافسية"، الملتقى الوطني حول "إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسة"، جامعة سعيدة، (13 و 14 ديسمبر 2010).
- <sup>xxii</sup> فاطمة أحمد حسن عاشور، "جدوى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية"، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 2439، ( 11 مايو 2009)، عن موقع <http://www.alwasatnews.com/2439/news/read/172213/1.html>
- <sup>xxiii</sup> نفس المرجع.



- xxiv جمال الدين سلامة، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة المدية، العدد 41، (ربيع 2009)، ص ص6-8.
- xxv فاطمة أحمد حسن عاشور، المرجع السابق.
- xxvi أشرف محمد دواية، "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، مجلة البحوث الإدارية، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، القاهرة، العدد الرابع، (أكتوبر 2006)، ص.19.
- xxvii نفس المرجع، ص ص.19-24.
- xxviii فاطمة أحمد حسن عاشور، المرجع السابق.
- xxix الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي، 2009، عن موقع [www.arabfund.org/Data/site1/pdf/Arabic/SpecialAccount.pdf](http://www.arabfund.org/Data/site1/pdf/Arabic/SpecialAccount.pdf)
- xxx التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2007، ص ص 207-209.
- xxxi تقرير التنافسية العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009، ص.48.
- xxxii نفس المرجع، ص.38.